

## الفصل الثالث

# البيان والإذاعة لآيات

## التشريع والطاعة

قال الشيخ : قد ذكرت أيها الأمير في ثنايا حديثك عن ردة الحكام وكفرهم بسبب سنهم وتشريعهم للقوانين المخالفة للشريعة مجموعة من الآيات القرآنية مستدلا بها على صحة ما ذهبت اليه من تكفير الحكام لمجرد التشريع ، بل وذهبت إلى كفر من أطاع هذه التشريعات والقوانين بدعوى أنه اطاع في الشرك وجعلته بذلك مشركا ، لأنه صرف الطاعة التي فسرتها بالعبادة إلى غير الله فاتخذهم بذلك أربابا وشركاء مع الله بطاعته اياهم وهاهو نص كلامك ، واستدلالك بمجموعة الآيات على ما ذهبت اليه :

قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ وَيَكْلَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام] ، لقد سمى من زين للناس قتل الأولاد بالشركاء ، وسمى الناس الذين استجابوا لهم في ذلك بالمشركين .

قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُوحِيَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُوا لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ، لقد وصف الله في هذه الآية من يدعو القوم لأكل الميتة بالشياطين ، وحذر القوم من طاعتهم في أكل الميتة لأنهم ان فعلوا ذلك وأطاعوهم صاروا بهذا العمل وتلك الطاعة مشركين ، فهل الشياطين ليسوا كفارا ؟ وهل من يطيع الشياطين يكون مسلما مع أن الله قال عنهم ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ؟

وثالث الآيات في موضوعنا هي قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى] - أنظر كيف جعل الذين يشرعون قانونا لم يأذن به الله شركاء له سبحانه ، فكيف بمن يشرع على خلاف ما شرعه الله لعباده . ؟

الدليل الرابع قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُجَلُّونَهُ عَمَّا وَبِحَكْمُونَهُ عَمَّا لِيُؤَاطُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنٌ لَهُمْ سُوءٌ أَعْمَلِيهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ [التوبة] ، لقد نزلت هذه الآيات في حق من كانوا يغيرون مواقيت الأشهر الحرام ويستبدلون الشهور بعضها ببعض ، وينقلون التحليل أو التحريم من شهر إلى شهر آخر ، لقد وصف الله فعلهم هذا بأنه كفر وزيادة في الكفر ، فهل من غير في الشهور ومواعيد القتال يكون كافرا وزيادة بينما نقول نحن : ان الذي يشرع للناس غير شرع الله ليس كافرا انما هو مسلم عاص ما لم يستحل ؟ هل تغيير الشهور والأيام أشد من تغيير الشريعة والأحكام ؟

وخامس الآيات اتى استدلت بها أيها الأمير على كفر المشرعين خلاف شرع الله وكذلك كفر من يطيعهم في ذلك قوله تعالى في سورة التوبة : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ ، ثم عقبته بقولك : ومعلوم انهم لم يسجدوا لهم ولم يصلوا لهم ولم يعتبروهم أربابا خالقين لهم ، وانما أطاعوا أوامرهم في خلاف ما حرم الله ، وتركوا الحلال الذي أحله الله تعالى طاعة لهؤلاء الأجبار والرهبان ، لقد سماهم الله أربابا ، وسمى طاعة الناس لهم عبادة فقال ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَحِدًا ۗ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ، ليبين أن من اطاعهم في غير ما شرعه الله فقد عبدهم واتخذهم أربابا ، وبذلك يصير الأجبار والرهبان كفارا ، ويصبح الناس الذين أطاعوهم على خطئهم كذلك كفارا ومشركين .

ثم ختمت كلامك أيها الأمير بعبارة : « هذا هو كتاب الله تعالى بين لاليس فيه

ولا غموض ، وأكتفى بهذه الآيات الخمس ، وغيرها كثير في كتاب الله تعالى « فأني تصرفون » ؟ وأنتم ايها الشيوخ « ماكم كيف تحكمون ؟ أم لكم كتاب فيه تدرسون ؟ إن لكم لما تخيرون » . « ان المشرع خلاف شرع الله كافر ، ومن أطاعه في هذا التشريع فهو كافر مثله ، لاخلاف في ذلك ولا مرء » . هكذا قلت أيها الأمير واستدللت بالقرآن على قولك ، وإن كانت الآيات لا تؤيد ما ذهبت اليه ، ولا تسعفك في الاستدلال بها على مذهبك ، إلا أنه لا مانع لدينا من الايضاح والبيان، عسى أن تنتفع أو ينتفع غيرك ، وها نحن هنا بفضل الله وقوته نعرض لهذه الآيات موضحين معناها ، كاشفين اللبس الذي علق بفهمها ، مستبصرين ومسترشدين بفهوم العلماء المشهود لهم بالاجتهاد والتقوى ، وذلك في مبحثين ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

### المبحث الأول : وفيه مطلبان :

**المطلب الأول :** قوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخَذَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُوا لَهُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام].

ظاهر الآية يوهم أن من أطاع الشيطان في أكل ما لم يذكر اسم الله عليه صار مشركا بتلك الطاعة ، ولكن العلماء لم يفهموا ذلك من الآية ولم يقولوا به ، وانما فصلوا في بيان المراد منها ، ووضحوا حدود الطاعة التي تكون شركا ، وفرقوا بين الطاعة الشركية والطاعة التي هي معصية كبيرة ، وهذه بعض أقوالهم .

يقول الشيخ عبد اللطيف بن حسن ال الشيخ : « وتأمل قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخَذَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ ﴾ .. الآية كيف حكم على من أطاع أولياء الشيطان في تحليل ما حرم الله انه مشرك ؟ .

ويقول الامام ابن العربي : « انما يكون المؤمن بطاعة المشرك مشركا اذا

أطاعه في الاعتقاد ، فان أطاعه في الفعل وعقده سليم مستمر على التوحيد والتصديق فهو عاص فافهموه .

ويقول الامام الطبري : « وأما قوله : ( إنكم لمشركون ) ، يعني : إنكم إذا مثلهم ، إذ كان هؤلاء يأكلون الميتة استحلالا . فإذا أنتم أكلتموها كذلك ، فقد صرتم مثلهم مشركين .

ويقول القرطبي : « قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ ﴾ أي في تحليل الميتة ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ فدللت الآية على أن من استحل شيئا مما حرم الله تعالى صار به مشركا . وقد حرم الله سبحانه الميتة نصا ؛ فإذا قبل تحليلها من غيره فقد أشرك ثم ذكر كلام ابن العربي السابق .

وقال الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير : « وقوله : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ حذف متعلق ( أطعتموهم ) لدلالة المقام عليه ؛ أي : إن أطعتموهم فيما يجادلونكم فيه ، وهو الطعن في الإسلام ، والشك في صحة أحكامه . وجملة ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ جواب الشرط . وتأکید الخبر بإن لتحقيق التحاقهم بالمشركين إذا أطاعوا الشياطين ، وإن لم يدعوا لله شركاء ؛ لأن تخطئة أحكام الإسلام تساوي الشرك ، فلذلك احتيج إلى التأكيد ، أو أراد : إنكم لصائرون إلى الشرك ، فإن الشياطين تستدرجكم بالمجادلة حتى يبلغوا بكم إلى الشرك ، فيكون اسم الفاعل مرادا به الاستقبال .

أما الامام ابن كثير فيروى عن السدي يقول : « وقال السدي في تفسير هذه الآية : إن المشركين قالوا للمؤمنين : كيف تزعمون أنكم تتبعون مرضاة الله ، وما ذبح الله فلا تأكلونه ، وما ذبحتم أنتم أكلتموه ؟ فقال الله : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ ﴾ فأكلتم الميتة ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ . وهكذا قاله مجاهد ، والضحاك ، وغير واحد من علماء السلف ، رحمهم الله . وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (أي : حيث

عدلتم عن أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره ، فقدمتم عليه غيره فهذا هو الشرك ، كما قال تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة : ٣١] . [ص 330] : وقد روى الترمذي في تفسيرها ، عن عدي بن حاتم أنه قال : يا رسول الله ، ما عبدوهم ، فقال : « بل إنهم أحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال ، فاتبعوهم ، فذلك عبادتهم إياهم .

فإن ترى مما نقله ابن كثير عن السدي أن ثمة جدال ومحاوراة دارت بين المشركين والمسلمين عن حكم أكل الميتة ، ومعلوم أن الجدل والحوار لا يكون فقط لتغيير السلوك وانما لتغيير الأفكار والعقائد والتصورات ، حيث أراد المشركون تغيير عقيدة المسلمين حول تحريم كل الميتة وما لم يسم عليه ، وهذا ليس مجرد تغيير في العمل كما هو معلوم ، ولذلك نجد الامام ابن كثير يفسرها بحديث عدى ويذكر قوله ﷺ : بل انهم أحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فاتبعوهم فذلك عبادتهم » أي فسرهما بالاستحلال كغيره من الأئمة ، وبذلك نفهم قوله : حيث عدلتم عن أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره « أنه يعنى عدول عن التحريم إلى التحليل ، وهذا هو الاستحلال الاعتقادي كما قلنا وكما يقوله العلماء ، وليس مجرد الطاعة في الفعل ، ولا مجرد الاستحلال العملي فهذا وحده لا يكفر فاعله كما نص على ذلك ابن تيمية في الصارم المسلول .

ونقل الشوكاني في فتح القدير عن الشافعي رحمهما الله قوله : « قوله تعالى : ﴿ وَإِن أٰطَعْتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشْرِكُونَ ﴾ وهذا مخصوص بما ذبح على النصب ، يعنى لو رضيتم بهذه الذبيحة التي ذبحت على اسم إلهية الأوثان فقد رضيتم بإلهيتها وذلك يوجب الشرك انظر لقوله « يعنى لو رضيتم » لتعلم أن المقصود بالطاعة هنا هي المقترنة بالرضا عن المعصية وقبولها وليس مجرد الطاعة كما يقول البعض . وقد تكلمنا عن حكم المشرعين في مبحث سابق فليراجع للاهمية .

هذه هي نصوص العلماء ليس فيها أن الطاعة المجردة في المعصية تعد كفرا، فمن أين جئتم بمذهبكم في التكفير بطاعة المشركين أو طاعة العصاة يرحمكم الله؟ وهل رئيس اللصوص الذى يضع لهم الخطط ويحدد الأهداف ويوزع المهام على أفراد عصابته يعتبر كافرا بهذا العمل رغم اقراره ومعرفته أنه سارق، وان السرقة حرام، يأبأها الله ويأبأها الناس، هل يعد هذا الرجل كافرا؟ وهل أفراد عصابته الذين يطيعونه في المعصية وينفذون خططه ويلتزمون أوامره صاروا كفارا رغم اقرارهم بذنبهم بل وسؤال الكثير منهم التوبة من هذا الذنب؟ هل نعدهم كفارا بحجة أنهم أطاعوا في المعصية والتزموا لوائحها وانضبطوا بنظامها؟ أليس هذا هو مذهب الخوارج في التكفير بالمعصية أو بالاصرار عليها؟ خبرونا هداكم الله .

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ

بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى]. ونتكلم عن هذه الآية في نقاط محددة:

-أولا: هذه الآية ليست نصا في موضوع الطاعة والاتباع الذى هو محور حديثنا في هذا المبحث وانما تدخل في موضوع التشريع وقد سبق الكلام عنه في مواضع متفرقة مضت من كتاب «الشموس الساطعة»، «وكتاب والحاكمة والضوابط المنسية» فليراجع ..

ثانيا: هذه الآية لا تتكلم عن كل المشرعين وانما تعرض لنوع واحد منهم وهو الذى شرع للناس ما لم يأذن به الله .

ثالثا: انهم شرعوا ما شرعوه وجعلوه للناس ديناً وهذا مانصت عليه الآية بقولها ﴿شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ﴾ وليس مجرد التشريع وحده وانما اعتبروه للناس ديناً أو اعتبره الناس ديناً لهم .

رابعا: هذه الآية نفسها تحمل بموجب مفهوم المخالفة أن من شرع للناس ديناً قد أذن به الله فلا يعتبر بهذه الفعل شريكا مع الله، لأنها اعتبرت الشركاء هم من

يشرعون بغير إذنه سبحانه وتعالى . فمثلا لو شرع الحاكم للناس قانونا يحقق مصلحتهم المعتبرة شرعا ، أو يدفع عنهم مفسدة متحققة ومعتبرة الدفع شرعا لا يكون بهذا التشريع منازعا لله في صفاته ولا شريكا له في ربوبيته سبحانه ، كيف وقد جاءت الشريعة نفسها لتحقيق المصالح وتحصيلها ودرء المفسدات وتقليلها ؟ هل يقال لمن حقق مقاصد الشريعة أنه نازع الله سلطانه ؟ فكيف يقال عمن يحاربها ويعاديها ؟

**خامسا :** اذا اختلفت الآراء الفقهية في مسألة ظنية الثبوت أو ظنية الدلالة وأخذ الحاكم بمذهب من المذاهب الواردة في المسألة وجعله قانونا ورأيا موحدا هل يقال عنه أنه شرع بغير حق ونازع الله سلطانه ؟ وأيضا لو ترك الآراء الاجتهادية الواردة في المسألة وأتى برأى واجتهاد جديد لا يصادم ولا يخالف نصوص ولا مقاصد الشريعة هل يقال عنه أنه شريك مع الله ؟ هل نقبل منه أن يقلد السابقين في مذاهبهم الاجتهادية ولانقبل منه أن يأتي باجتهاد جديد يكون أكثر ملاءمة لواقع وحياة الناس في زمانه ؟ هل نرضى أن يظل حبيسا وأسير الما في بطون الكتب لا يخرج عنها رغم نهى الفقهاء عن الافتاء فقط بما في بطون الكتب ، وانما أمروا المفتى أن يعرف زمانه وواقعه عند تعرضه للفتوى ؟ .

**سادسا :** ألا توجد في الشريعة الإسلامية منطقة تسمى بمنطقة الفراغ التشريعي؟ تركها الإسلام عمدا بلا تشريع حتى يشرع المسلمون لأنفسهم مايناسب واقعهم ويخدم اسلامهم ويسمح بمواكبة الشريعة الربانية لتطورات ومستجدات الأيام والأحداث ؟ أفئن جاء حاكم أو فقيه ليملأ هذه المساحة في قضية أو قضايا معينة ليخدم الناس في حياتهم ويحبب اليهم شريعة ربهم ويسهلها لهم هل نقول له لقد شاركت الله في التشريع ؟ أى فهم هذا الذى يريدونه للناس وللإسلام ؟

سابعاً : لقد نقلنا فيما سبق عشرات الأقوال عن العلماء والمجتهدين التي تبين أن ليس كل تشريع يعد كفراً ولا كل مشروع يعتبر كافراً حتى لو كان مخالفاً لشرعية الله ، انما التشريع المكفر لصاحبه هو الذي يستحل معه الحرام أو يحرم الحلال ، او يكذب او يجحد او ينتقص من شريعة الله ، وكذلك الذي ينسب تشريعه الباطل إلى الإسلام ، وأيضا من يسوى تشريعه بشرعية الإسلام وأولى منه من يفضله على الشريعة المطهرة ، وكذلك من شرع لشكك في صلاحية الشريعة وقدرتها على حل مشاكل الناس ومواكبة العصر ، ان كل من اعتقد هذه المعتقدات أو واحدا منها لا شك أنه كافر سواء شرع أو لم يشرع ، فالمسألة مسألة قلب واعتقاد وليست في كل الأحوال أعمالاً فقط أو مخالفة بالمعاصي والذنوب فحسب مهما كثرت أو اتسعت وتنوعت .

ثامناً : لقد جاءت هذه الآية ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِمَّا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ في سورة الشورى بعد قوله سبحانه وتعالى ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الآيات] ، ثم يقول سبحانه بعدها ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ ﴾ ، فهو سبحانه يعرفهم بذاته سبحانه أنه هو الذي أنزل الشرائع وأرسل الرسل ، فماذا فعل لكم شركاءكم؟ هل شرعوا لكم ديناً لم يشرعه الله؟ هل هذه الأصنام والأوثان التي تعبدونها من دون الله أنزلت لكم شرائع وأرسلت اليكم رسلاً؟ واذا كانت هذه الآلهة لم تفعل شيئاً من ذلك - وهي لم تفعل - فلا يحق لكم أن تجعلوها شركاء مع الله في العبادة والدين ، هذا هو مقصود الآية وليس معناها القطع بأن كل من شرع فقد كفر وحل نفسه شريكاً مع الله لأنه خالف بهذا التشريع شريعته سبحانه ، وانما كما وضحنا هم مشرعون معينون وتشريع على وجه خاص وليس مطلق المشرعين ولا مطلق التشريع كما سبق بيانه . و لمزيد بيان حول هذه الآية راجع كتاب الحاكمة للدكتور ناجح

ابراهيم ، وكتاب « فتوى التتار قراءة جديدة » لفضيلته ففيهما غناء ان شاء الله تعالى.

### المبحث الثاني : وفيه مطلبان :

**المطلب الأول :** قوله جل شأنه : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلُونَهُ عَامًا وَيُحْرِمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِعُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحْلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ [التوبة: ٣٧] .

قال الشيخ : أما عن معنى (النسيء) المذكور في الآية، فقد قال الشوكاني في (فتح القدير ٢/ ٤٥٩) : كانت العرب تحرم القتال في الأشهر الحرم ، فإذا احتاجوا إلى القتال فيها قاتلوا فيها وحرموا غيرها ، فإذا قاتلوا في المحرم حرموا بدله شهر صفر، وهكذا في غيره، وكان الذي يحملهم على هذا أن كثيراً منهم إنما كانوا يعيشون بالغارة على بعضهم البعض... وكان الأشهر الثلاثة المسرودة يضر بهم تواليها، وتشتد حاجتهم وتعظم فاقتهم، فيحللون بعضها ويحرمون مكانه بقدره من غير الأشهر الحرم، فهذا هو معنى (النسيء) الذي كانوا يفعلونه. استدل البعض بهذه الآية على كفر المشرعين باطلاق، وكذلك كفر من أطاعهم ونفذ تشريعهم مستأنسين بقول العلامة ابن حزم رحمه الله في الفصل : « وبحكم اللغة التي نزل بها القرآن أن الزيادة في الشيء لا تكون الا منه لامن غيره ، فصح أن النسيء كفر وهو عمل من الأعمال ، وهو تحليل ما حرم الله تعالى ، فمن أحل ما حرمه الله تعالى وهو عالم بأن الله حرمه فهو كافر بذلك الفعل » . يقول الدكتور عمر عبد الرحمن في محاضرة له في تفسير سورة المائدة : « النسيء تأخير حرمة شهر لشهر آخر يقول عنها القرآن « زيادة في الكفر » لكن الحكم بغير ما أنزل الله – لا مفيش حاجة أبدا ، يبقى مسلم – أى عقول وأى أفهام تردت وهبطت حتى جعلت الحكم بغير ما أنزل الله يبقى مسلما ولا يخرج من الإسلام ؟ » .

ولتوضيح اللبس في توجيه الآية نقول : قال ابن كثير : هذا مما ذم الله به المشركين في تصرفهم في شرع الله بأرائهم الفاسدة ، وتغييرهم أحكام الله بأهوائهم الفاسدة ، وتحليلهم ما حرم الله وتحريمهم ما أحل الله فإنهم كان فيهم القوة والعصية والشهامة والحمية .. ما استطالوا به مدة الأشهر الثلاثة في التحريم المانع لهم من قضاء أوطارهم فكانوا قد احدثوا قبل الإسلام بمدة تحليل المحرم فاخروه إلى صفر ، فيحلون الشهر الحرام ويحرمون الشهر الحلال ليواطئوا عدة ما حرم الله الأشهر الأربعة ، كما قال شاعرهم :

لقد علمت معد بأن قومي كرام الناس أن لهم كراما  
ألسنا الناسئين على معد شهور الحل نجعلها حراما ؟

عن ابن عباس في قوله ﴿إِنَّمَا السِّيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ قال : النسبىء أن جناد بن عوف بن أمية كان يوافي في الموسم كل عام وكان يكنى أبا ثمامة فينادى : ألا ان أبا ثمامة لا يجاب ولا يعاب ، ألا وان صفر العام الاول العام حلال فيحله للناس ، فيحرم صفر عاما ويحرم المحرم عاما . وهذا كما هو واضح من الكلام ليس مجرد عمل ، وانما هو نطق وعلان ومجاهرة بتبديل الأحكام وتغييرها ، وأنهم استحلوا ما حرم الله ، وحرموا ما أحله سبحانه ويتفق القوم على ذلك الوصف الجديد للشهر ، ونحن لانختلف في أن من صرح بتحريم الحلال أو تحليل الحرام وأعلن ذلك وجاهر به بقوله ولسانه فهو كافر عندنا ، حتى وان كانت عقيدته خلاف قوله ، فحقيقته إلى الله وأما بالنسبة لنا فقد جعل اللسان على الفؤاد دليلا ، وكل من قال بقوله فهو مثله كذلك كافر ، ومن صدقه واعتقد صححة كلامه فهو مثله أيضا متى توفرت الشروط وانتفت الموانع ، لكن ليس كل من قاتل في الأشهر الحرم يعد كافرا ولا يعتبر ناسئا لحكم الله ولانجزم بأنه استحل محارم الله ، وانما يقال عنه أنه خالف وعصى أوامر الله بمنع القتال في الأشهر الحرم ، انما الناسىء الكافر هو من استحل أو أعلن استحلال القتال في الأشهر الحرم ، أو حرر أو أعلن

تحريم القتال في غيرها ، ومن اتفق معه على ذلك فحكمه حكمه ، كما أنه يظهر مما نقله ابن كثير كيف كانوا يفعلون هذا الأمر انهم يعتبرونه منقبة وميزة من مزاياهم ومدعاة فخر لهم بين الناس ، لقد رأينا شاعرهم يفخر بهذا الفعل ويمجده ، ولاشك أن من مجد المعصية واعتبرها مزية وكرامة وصرح باستحلالها ولم يعد يعدها ذنبا واثما يعتبرها حلالا وفخرا مع علمه بتحريمها فهو كافر بذلك ، لكن ماعلاقة هذا بالحاكم أو العالم الذي يخالف الشريعة في قليل أو كثير من أحواله وأعماله وهو يقول هذا خطأ مني وأتمنى أن تساعدني الظروف لازالتة والتخلص من هذه المخالفات ، بل ويعلن في كل المناسبات أن الإسلام هو الواجب الاتباع وهو الأفضل والأحسن والأقوم والأكمل والأشمل ، ويدعو الله أن يوفقه ويغفر له برغم ماعنده من ذنوب ومخالفات ؟

ويقول الدكتور عبد الرحمن بن معلا في كتابه الغلو في الدين : « قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ هذه الآية بين الله عز وجل فيها أن النسية زيادة في كفر واقع ، يقول ابن العربي في تفسير هذه الآية « بيان لما فعلته العرب من جمعها لأنواع من الكفر فإنها أنكرت وجود الباري ، فقالت : « وما الرحمن » ؟ وأنكرت البعث فقالت « من يحيى العظام وهي رميم » وأنكرت بعثة الرسل فقالوا « أبشرا منا واحدا نتبعه » ؟ وزعمت أن التحليل والتحريم اليها ، فابتدعت من ذاتها مقتفية لشهواتها التحليل والتحريم ، ثم زادت على ذلك كله بأن غيرت دين الله وأحلت ما حرم وحرمت ما أحل تبديلا وتحريفا ، أه أحكام القران ، وتفسير القرطبي . ثم يعقب الدكتور عبد الرحمن بن معلا قائلا : « فهم يحللون ويحرمون من عند أنفسهم ، فكون النسية زيادة في الكفر انما هو لوقوع التحليل والتحريم . ولقد عرضنا كيف كان التحليل والتحريم يقع منهم ، وكيف كانوا يعلنون ذلك لا يستحيون منه ، بل كيف كانوا يعتبرونه فخرا لهم وكرامة . فهل شيء من ذلك يقع من الحكام الذين يشرعون القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية ؟ وهل

يعلنون ويصرحون أن ما حرمه الله قد صار حلالاً؟ أو ان ما احله الباريء سبحانه قد صار حراماً؟ ، وبذلك يتبين أنه ليس كل مخالف ناسيء كافر ، وانما الناسيء الكافر هو من استحل الحرام أو حرم الحلال وهذه مسألة قلبية لا يتوصل اليها الا بتصريح وعلان فمن صرح بذلك فهو عندنا كافر ولا خلاف في كفره .

**المطلب الثاني: قال تعالى:** ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ [التوبة].

- قال الشيخ : عن عدي بن حاتم - ر- قال: أتيت النبي - ﷺ - وفي عنقي صليب من ذهب ، فقال : « يا عدي اطرح عنك هذا الوثن » ، فطرحته ، وسمعته يقرأ في سورة براءة : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١] فقلت : إنا لسنا نعبدهم ، فقال : « أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ؟ ، ويحلون ما حرم الله فتستحلونه ؟ » قلت : بلى ، قال : « فتلك عبادتهم » - رواه الترمذي ( ٣٠٩٥ ) وحسنه الألباني وحسنه في غاية المرام .

- قال حذيفة في قوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]: لم يعبدوهم ولكنهم أطاعوهم في المعاصي . وقال : كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه - رواه ابن جرير في تفسيره من طريق أبي البخري .

- عن عطاء عن أبي البخري في قوله : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ قال : أطاعوهم فيما أمرهم به من تحريم حلال وتحليل حرام فعبدوهم بذلك - عبد الرزاق في مصنفه ( ٧ / ١٥٦ ) رقم : ( ٣٤٩٣٦ ) .

- قال ابن تيمية رحمه الله : « .... وهؤلاء الذين اتخذوا أحوارهم ورهبانهم أرباباً - حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله - يكونون على وجهين : أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله، فيتبعونهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، اتباعاً لرؤسائهم، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل؛ فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركاً، وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون لهم؛ فكان من اتبع غيره في خلاف الدين - مع علمه أنه خلاف الدين - واعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسوله مشركاً مثل هؤلاء .

الثاني : أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتاً، لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاصي؛ فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب» اهـ الفتاوى - ٧ / ٧٠ .

ويلزم التركيز هنا على حكم الأتباع الذين يطيعون وينفذون هذه القوانين المخالفة للشريعة ، أى ما حكم الشعوب المحكومة بغير شريعة الإسلام ؟.

وللإجابة عن هذا السؤال : يقول العلامة ابن عثيمين رحمه الله « أتباع العلماء والأمرأء في تحليل ما حرم الله أو العكس ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ان يتابعهم في ذلك راضياً بقولهم مقديماً له ساخطاً لحكم الله فهو كافر لأنه كره ما أنزل الله ، وكرهية ما أنزل الله كفر لقوله تعالى ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ، ولا تحبط الأعمال الا بالكفر ، فكل من كره ما أنزل الله فهو كافر .

القسم الثانى : أن يتابعهم في ذلك راضياً بحكم الله ، وعالماً بأنه أمثل وأصلح للعباد والبلاد ، ولكن لهوى في نفسه تابعهم في ذلك فهذا لا يكفر ولكنه فاسق . فإن قيل لماذا لا يكفر ؟ أجيب بأنه لم يرفض حكم الله ولكنه رضى به وخالفه لهوى فهو كسائر المعاصى .

القسم الثالث : ان يتابعهم جاهلا يظن ان ذلك حكم الله فينقسم إلى قسمين :  
القسم الأول : أن يمكنه معرفة الحق بنفسه فهو مفرط أو مقصر فهو آثم لأن الله أمر بسؤال أهل العلم عند عدم العلم القسم الثاني : أن يكون جاهلا ولا يمكنه معرفة الحق بنفسه فيتابعهم بغرض التقليد يظن أن هذا هو الحق فلا شيء عليه لأنه فعل ما أمر به وكان معذورا بذلك « انتهى من المجموع الثمين ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠ .  
انظر كيف يفرق الشيخ بين من رضى بحكم الجاهلية وعاب حكم الله تعالى ، وبين من جهل الحكم ولا يتمكن من معرفته ، وبين من جهل الحكم مع قدرته على التعلم فأفتى بكفر الاول فقط دون القسمين الآخرين لتعلم معنى طاعة الحكام التي يقال عنها أنها كفر ، وأنها ليست مطلق الطاعة وانما هي طاعة من نوع خاص كما سلف بيانه .

ويقول الدكتور عبد الرحمن المحمود : « وعلى هذا فالأتباع المحكومون بغير شرع الله لا يكفرون الا بشروط أهمها :

(١) أن يعلموا أن الحكام الحاكمين بغير شرع الله مبدلون ومغيرون لشرع الله فيتبعونهم في هذا التبديل والتغيير .

(١ - ) وجود مايدل على الرضا والقبول منهم بحيث يشاركون المشرعين من دون الله في اعتقاد التحليل والتحريم اتباعا لهم .

دقق معي في قوله « وجود مايدل على الرضا والقبول ، وقوله : أن يعلموا .. » لتعرف كذلك شروط الطاعة المكفرة ولا يفوتك ما ذكرناه حول معنى التبديل والاستبدال في كتابنا « الحاكمة والضوابط المنسية » ، لتنضبط عندك المسألة بإذن الله .

ولانكتفى هنا بالنقل عن المعاصرين فقط ، بل نحيلك أيها الأمير إلى فهم الصحابة والسلف لمعنى الطاعة المكفرة ، وأنها طاعة من نوع خاص يصاحبها

اعتقاد قلبى ، وليست هى الطاعة المجردة كما تتوهم أنت ومن معك . بل أحيلك أيضا إلى نصوص الأحاديث النبوية التى توضح هذا المعنى وذلك بذكر روايات مختلفة لحديث عدى بن حاتم حول ربوبية الاحبار والرهبان ومنها : « قال عدى : يارسول الله انا لسنا نعبدهم ، فقال : أليسوا يحرمون ما احل الله فتحرمونه ؟ ويحلون ما حرم اله فتحلونونه ؟ ؟ قال قلت بلى : قال : فتلك عبادتهم » .

وفى رواية قال قلت يارسول الله أما إنهم لم يكونوا يصلون لهم ، قال صدقت ، ولكن كانوا يحلون ما حرم الله فيستحلونه ، ويحرمون ما أحل الله لهم فيحرمونه « انظر معى لقول الحديث « يحرمون .... فتحرمونه .... يحلون فتحلونونه » وكذلك قوله « يحلون ما حرم .. فتستحلونه . ويحرمون ما أحل فتحرمونه » لتعرف أنهم لم يكفروا بمجرد التنفيذ والطاعة فى العمل وإنما لأنهم أطاعوا فى التحليل والتحرير وهذا هو تبديل وتغيير لأحكام الله واعتقاد الحرام حلالا والحلال حراما طاعة لأخبارهم ورهبانهم كما ترى فى نص الحديث ، وهذا ما فهمه الصحابة يقول حذيفة وقد سئل أكانوا يعبدونهم ؟ : « قال لا ، كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه ، وإذا حرموا عليهم شيئا حرموه » . وقريبا من هذا ذكره الربيع بن أنس . ونص القرطبى عند تفسيره لقوله تعالى فى سورة آل عمران ﴿ وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ قال : « أى لا يتبعه فى تحليل شىء أو تحريمه الا فيما حلله الله تعالى وهو نظير قوله تعالى ﴿ اَتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرَهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ معناه أنهم أنزلوهم منزلة ربهم فى قبول تحريمهم وتحليلهم لما يحرمه الله ولما لم يحله الله » ج ٤ ص ١٠٦ ويقول ابن حزم : « فان قال قائل كيف اتخذ اليهود والنصارى اربابا وهم ينكرون ذلك ؟ قلنا ان التسمية لله عز وجل ، فلما كان اليهود والنصارى يحرمون ما حرم احبارهم ورهبانهم ويحلون ما حلوا كانت هذه ربوبية صحيحة وعبادة صحيحة قد دانوا بها وسمى الله تعالى هذا العمل

اتخذ أرباب من دون الله وعبادة وهذا هو الشرك بلا خلاف « الفصل ج ٣ - ٢٦٦ .  
واختم هنا بما ذكره القسطلاني في شرحه على البخاري معلقا على كتاب النبي  
ﷺ إلى هرقل: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِن دُونِ اللَّهِ﴾ ، قال : فلا نقول عزيز ابن  
الله ولا المسيح ابن الله ، ولانطبع الأخبار فيما أحدثوه من التحليل والتحريم لأن  
كلا منهم بعضنا بشر مثلنا » ثم ذكر حديث عدى بن حاتم السابق .

هكذا تنص السنة وأقوال الصحابة والعلماء سلفا وخلفا أن الطاعة المكفرة  
الواردة في هذه الآية هي الطاعة في التحليل والتحريم وليست هي مطلق الطاعة ،  
ولا الطاعة في العمل بالمعصية . ، ولكن قد يجد القارئ في بعض ماورد عن  
العلماء كلمة الطاعة في المعصية دون تفصيل ، وهذا مما يثير اللبس عند من لا علم  
له بالنصوص والنقول الأخرى الواردة عن هؤلاء العلماء أو عن العلماء الآخرين  
والتي توضح أن الطاعة المكفرة هي تلك الطاعة المصحوبة بالاعتقاد وليست  
الطاعة المجردة كما ذكرنا مرارا وتكرارا . ولقد ورد بكتاب « دعاة لا قضاة »  
مبحث قيم حول آية التوبة هذه فليراجعه من أراد المزيد ، فيه بيان رائع للمسألة  
ياذن الله .

هذه بعض آيات احتججت بها أيها الأمير لتنصر مذهبك في تكفير الشعوب  
بمجرد طاعتهم الحكام فيما حرم الله تحت دعوى أنهم وقعوا في شرك الطاعة ،  
كما وقع الحكام في شرك التشريع ، بل وترى أنهم بمجرد سنهم القوانين المخالفة  
لشريعة قد جعلوا أنفسهم شركاء مع الله ، ولم تنظر إلى ما في قلوبهم ولا اعتقادهم  
من احتمال التأويل أو الجهل والتلبيس ، أو عدم الاستحلال لهذا الفعل ، والغير  
ذلك من الشروط والضوابط التي تلزم للقول بتكفيرهم وردتهم ، وقد رأينا كيف  
تعامل فقهاء وعلماء الإسلام مع ما استدلت به من الآيات وكيف فهموها على  
وجهها الصحيح بعيدا عن الإفراط والتفريط ، وذلك برغم إختلاف عصورهم  
وأصيارهم ومذاهبهم الفقهية كما سبق ، فهل تواطأ هؤلاء الأئمة على الخطأ في

الفهم ، أو اتفقوا جميعهم على التحريف والتدليس ؟ اللهم لا ، ولكن غلب الجهل والهوى على الكثير من الشباب ودعاة الغلو والتكفير فشدوا وخالفوا ، واتبعوا غير سبيل المؤمنين ، فولاهم الله ماتولوا ، فوقعوا في ورطات الأمور ، فهل تفيق أيها الأمير وتراجع نفسك وإخوانك فيما ذهبتم إليه من تكفير الشعوب والحكام أولئك بدعوى التشريع ، وهؤلاء بزعم الطاعة ؟ ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ؟